تحـرك عاجـل

اعتقال الرئيس المعزول ومساعديه بمعزل عن العالم الخارجي

لا يزال الرئيس المعزول محمد مرسي محتجزاً مع تسعة من مساعديه في مكان غير معلوم من قبل السلطات المصرية بدون السماح لهم بالاتصال بمحامييهم أو أطبائهم أو عائلاتهم منذ 3 يوليو/تموز. ويبدو أنهم محتجزون في ظروف تحرمهم من حماية القانون وتعرّضهم لخطر التعذيب وغير من ضروب سوء المعاملة، وربما تصل إلى حد الاختفاء القسري.

ففي 3 يوليو/تموز أعلن الجيش عزل محمد مرسي من السلطة بعد أيام من الاحتجاجات وأعمال العنف السياسي. وقد شُوهد الرئيس المعزول وفريقه آخر مرة في دار الحرس الجمهوري، وهو مجمع عسكري يقع في مدينة نصر بالقاهرة. ولا تزال مصائرهم وأماكن وجودهم مجهولة منذ ذلك الحين، ولم تحصل عائلاتهم على أية معلومات رسمية بشأن مكان وجودهم أو الجهة التي تحتجزهم أو الأساس القانوني لاعتقالهم.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية أنه في 26 يوليو/تموز أصدر أحد القضاة أمراً باحتجاز محمد مرسي لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق في تهم تتعلق بالتعاون مع حركة حماس في حادثة الهروب من السجن إبان انتفاضة عام 2011. وظل الادعاء العام يحقق في شكاوى مقدَّمة ضد محمد مرسي وقادة الإخوان المسلمين وتتعلق بالتحريض على العنف والتخابر وتدمير الاقتصاد. وفي 16 يوليو/تموز قال ناطق باسم الجيش إن محمد مرسي محتجز بهدف حمايته، بينما قالت عائلته إنه مختطف من قبل الجيش.

وفي وقت كتابة هذا التحرك العاجل، لم يكن الادعاء العام قد ذكر أنه اتَّهم أي عضو في فريق محمد مرسي بارتكاب جريمة جنائية. وفي 17 يوليو/تموز ادَّعت وسائل الإعلام المصرية أنه تم إطلاق سراح ما لا يقل عن اثنين من فريق محمد مرسي، ولكن تلك الأنباء لم تكن صحيحة. ولا يزال هؤلاء جميعاً قيد الاعتقال. وفي 19 يوليو/تموز تلقَّت عائلات بعض مساعدي مرسي مكالمات هاتفية طلبت منهم إحضار ملابس بيضاء لأولئك الرجال وتسليمها إلى مسؤول أمني في قصر عابدين بالقاهرة. وعادةً ما يرتدي الأشخاص المحتجزون قيد الاعتقال الوقائي في مصر ملابس بيضاء اللون.

يرجى كتابة مناشدات باللغة العربية أو الإنجليزية او بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- حث السلطات المصرية على الكشف عن مكان وجود محمد مرسي وفريقه فوراً؛

- دعوة السلطات إلى السماح لهم برؤية عائلاتهم ومحامييهم وأطبائهم فوراً؛
- حث السلطات على إطلاق سراح محمد مرسي وزملائه ما لم توجه لهم تهم بارتكاب جرائم جنائية معترف بها على جناح السرعة ومحاكمتهم أمام محاكم مدنية بموجب إجراءات محاكمة تتسق تماماً مع الضمانات الدولية للمحكمات العادلة؛
- دعوة السلطات إلى ضمان احتجاز كل شخص يُتّهم ويُؤمر باعتقاله في مكان اعتقال قانوني، ودعوتها إلى حماية جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم من التعرض للتعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة؛

يرجى إرسال المناشدات قبل 6 سبتمبر/أيلول 2013 إلى:

الرئيس المؤقت	وزير الدفاع	النائب العام
عدلي محمود منصور	الفريق أول عبد الفتاح السيسي	هشام محمد زكي بركات
مكتب الرئيس	وزارة الدفاع	مكتب النائب العام
قصر الاتحادية	القاهرة، جمهورية مصر العربية	دار المحكمة العليا
القاهرة، جمهورية مصر العربية	مصر	1 شارع 26 يوليو
مصر	فاكس: 6004 290 2 202+ أو 6227 291 2 202+	القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: 1441 391 2 202+	البريد الإلكتروني: mmc@afmic.gov.eg	فاكس: 4716 577 2 202+ أو 7165 575 2 202+
المخاطبة: سيادة الرئيس	المخاطبة: السيد الفريق الأول	(ملحوظة: مغلق بعد ساعات الدوام)
		المخاطبة: السيد المستشار

تحـرك عاجـل

اعتقال الرئيس المعزول ومساعديه بمعزل عن العالم الخارجي

معلومات إضافية

أما الرجال المعتقلون بمعزل عن العالم الخارجي فهم: الرئيس المعزول محمد مرسي وأيمن علي وأحمد عبدلاتي وأسعد الشيخه وخالد القزاز وعصام الحداد وعبد المجيد المشالي ورفاعة الطهطاوي وأيمن الهدهد وأيمن الصيرفي.

في 30 يونيو/حزيران خرج آلاف المصريين إلى الشوارع لمطالبة الرئيس محمد مرسي بالتنحي. وكان ذلك الحدث بداية لموجه جديدة من الاحتجاجات ضد حكمه. وقد أشعلت حركة "تمرد"، التي كانت قد تمكنت من جميع توقيعات على عريضة تدعو الرئيس إلى الاستقالة، فتيل الاحتجاجات، وحظيت بدعم ائتلاف زعماء المعارضة. وعلى مدى الأيام القليلة التالية خرج العديد من مؤيدي الرئيس إلى الشوارع في احتجاجات مضادة. وقد شهد العديد من الاحتجاجات مصادمات بين مؤيدي الرئيس ومعارضيه.

وفي ليلة 3 يوليو/ تموز أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي تعليق الدستور، وقال إن محمد مرسي لم يعد رئيساً للبلاد. وسمَّى رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور رئيساً جديداً لمصر، وقال إن حكومة مؤقتة ستتولى حكم البلاد في الفترة التي تسبق إجراء انتخابات جديدة.

وبعد دقائق من بيان وزير الدفاع، داهمت قوات الأمن محطات التلفزة المعروفة بتأييدها لمحمد مرسي وألقت القبض على موظفيها وأغلقتْها. وفي الأيام التي تلت، قامت قوات الأمن باعتقال مئات الأشخاص من أنصار محمد مرسي بتهم التحريض على أعمال العنف أو المشاركة فيها. وكان من بينهم العديد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وهي الحركة التي يقيم مرسي معها روابط سياسية وثيقة.

وألقت قوات الأمن القبض على أكثر من 700 رجل في القاهرة وحدها. وكان من بينهم زعماء بارزون في جماعة الإخوان المسلمين وحزبها السياسي، حزب الحرية والعدالة. وفي حين أن المحاكم أمرت بإطلاق سراح 650 رجلاً بكفالة، فإن عدداً غير معلوم من الأشخاص ما زالوا

معتقلين لأنهم لا يملكون المال اللازم لدفع الكفالة. وكان العديد من الرجال قد اعتُقلوا في 8 يوليو/تموز إثر قيام قوات الأمن بفض احتجاج حول دار الحرس الجمهوري، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 51 شخصاً من أنصار مرسي، بالإضافة إلى ضابط في الجيش واثنين من أفراد قوات الأمن. كما أُعتقل ما لا يقل عن تسعة أعضاء قياديين في جماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم، من بينهم المرشد العام السابق للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف، ونائبا المرشد العام خيرت الشاطر ورشاد بيومي، ورئيس حزب الحرية والعدالة سعد الكتاتني، ومحامي جماعة الإخوان المسلمين عبد المنعم عبد المقصود. ويُعتقد أنهم محتجزون حالياً في سجن العقرب ذي الاجراءات الأمنية المشددة الواقع بجنوب القاهرة على بعد نحو كيلومترين من مجمع سجن طرة.

إن بعض أعضاء أو أنصار جماعة الإخوان المسلمين ربما كانوا متورطين في التحريض على العنف أو الاشتراك فيه. بيد أن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن هناك آخرين مستهدفين بسبب عضويتهم في الجماعة أو مؤازرتهم لها، وبسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع ليس إلا. وقد دعت منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين، أو توجيه تهم جنائية معترف بها لهم وتقديهم إلى محاكمات عادلة، كما حثت السلطات على إطلاق سراح جميع المعتقلين بسبب ممارستهم السلمية لحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات فوراً وبلا قيد أو شرط.

في 28 يناير/كانون الثاني 2011، تمت مداهمة عدد من السجون من قبل أفراد مجهولي الهوية قاموا بإخراج النـزلاء من السجن، وفي بعض الحالات أرغموهم على ذلك. كما حاول بعض السجناء الفرار من السجون عندما علموا بأخبار الانتفاضة وحالات الهرب من السجون الأخرى. وقد ردّت قوات الأمن على تلك الحوادث باستخدام الأسلحة النارية، مما أسفر عن مقتل وجرح مئات السجناء. وقد حُرم السجناء من الحصول على ما يكفي من الطعام والماء والضرورات الأساسية الأخرى إبان الانتفاضة.

الأسماء: محمد مرسي وأيمن علي وأحمد عبدلاتي وأسعد الشيخه وخالد القزاز وعصام الحداد وعبد المجيد المشالي ورفاعة الطهطاوي وأيمن الهدهد وأيمن الصيرفي.